



USAID  
FROM THE AMERICAN PEOPLE

# اليمن - الطوارئ الكبرى

صحيفة الحقائق رقم (9) للعام المالي 2020

10 يوليو (تموز) 2020

موجز  
بالأرقام

30.5 مليون  
نسمة

عدد سكان اليمن  
الأمم المتحدة - يونيو (حزيران) 2020

24.3 مليون

فرد يحتاجون إلى المساعدات  
الإنسانية  
الأمم المتحدة - يونيو (حزيران) 2020

3.6 ملايين

مُهَجَّر داخليًا في اليمن  
الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018

17 مليون

فرد يحتاجون إلى المساعدات  
الغذائية العاجلة  
شبكة نظم الإنذار المبكر بشأن المجاعات  
(FEWS NET) - يونيو (حزيران) 2020

20.5 مليون

فرد يحتاجون إلى خدمات المياه  
والصرف الصحي والصحة العامة  
الأمم المتحدة - يونيو (حزيران) 2020

## أبرز النقاط

- تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جنوب اليمن نتيجة وصول أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2018.
- فيروس كورونا المستجد (COVID-19) يُلقِي بظلاله، مُتَسَبِّبًا في تهجير ما يُقدَّر بنحو 3,900 فرد في شهر يونيو (حزيران)، مع ارتفاع أعداد حالات الإصابة به.
- النزاع المستمر يُسفر عن سقوط أكثر من 800 ضحية من المدنيين في المدة ما بين يناير (كانون الثاني) حتى منتصف يونيو (حزيران).

## تمويل الجهود الإنسانية

للإغاثة في اليمن  
للعامين الماليين 2019-2020

مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية <sup>1</sup> 2	1,074,017,091 دولارًا
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية <sup>3</sup>	60,810,000 دولار

1,134,827,091 دولارًا<sup>4</sup>

## أبرز التطورات

- أسهمت عوامل الاقتصاد الكلي، ومنها انخفاض قيمة الريال اليمني والصدمات الاقتصادية الحاصلة بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، في زيادة أسعار الأغذية في اليمن بنسبة قدرها 15% منذ يناير (كانون الثاني)، وفق ما أفاد به برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP). بل إن أسعار المواد الغذائية في جنوب اليمن، على وجه التحديد، قد زادت في أواخر يونيو (حزيران) بنسبة قدرها 5% عمَّا كانت عليه الأسعار التي سُجِّلت في أثناء الأزمة الاقتصادية في أكتوبر (تشرين الأول) 2018. واستجابةً لذلك، يواصل مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعم برنامج الأغذية العالمي وشركائه من المنظمات الدولية غير الحكومية بهدف تعزيز الأمن الغذائي في اليمن.
- تُعِيد منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة بأن عدد الحالات المؤكدة إصابتها بفيروس كورونا المستجد في اليمن ما يزال في تزايد؛ وهو ما يُخَدُّ من قدرة منظومة الرعاية الصحية المحدودة بالفعل، مع استمرار النزاع الدائر هنالك وتدهور أحوال الاقتصاد الكلي. وتُفيد جهات الإغاثة بأن أعداد البلاغات الواردة بشأن الحالات المصابة بالفيروس ما تزال منقوصة، وذلك بسبب عدد من مختلف العوامل، ومنها المعلومات المغلوطة وانعدام الشفافية، ما تزال تؤدي إلى نقص الإبلاغ عن الحالات. أما منظمة الهجرة الدولية، فتُفيد بأن الآثار الصحية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد قد تسببت في تهجير ما يُقدَّر بنحو 3,900 فرد في محافظتي عدن ولحج في يونيو (حزيران).
- بتاريخ 15 يونيو (حزيران)، أصابت غارتان جويتان مركبةً كانت على سفر على إحدى الطرق الرئيسية في محافظة صعدة، وأسفرتا عن مصرع ما لا يقل عن 12 مدنيًا؛ وهو ما يؤكد استمرار الأخطار التي تُحدق بالمدنيين والمخاوف بشأن حمايتهم في خضم هذا الصراع، وفق ما تُفيد به الأمم المتحدة. وردًا على ذلك، أصدرت منسقة الأمم المتحدة المقيمة للشؤون الإنسانية في اليمن، السيدة ليز غراندي (Lise Grande)، بيانًا حثت فيه أطراف النزاع على وقف أعمال الاقتتال، مُشيرةً إلى أن العنف الدائر في اليمن قد أدى إلى سقوط أكثر من 800 ضحية من المدنيين في المدة من يناير (كانون الثاني) حتى منتصف يونيو (حزيران).

1 مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/BHA).

2 يشتمل التمويل الإجمالي المُقَدَّم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على المساعدات الإنسانية غير الغذائية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الخارجية للكوارت سابقًا (USAID/OFDA) وكذلك المساعدات الغذائية العاجلة من مكتب الغذاء مقابل السلام سابقًا (USAID/FFP).

3 مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM)

4 يشمل هذا الإجمالي ما يقرب من 2.5 مليون دولار تمويلًا من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية لصالح أعمال الاستعداد لفيروس كورونا المستجد والإغاثة منه بموجب إستراتيجية التمويل التكميلي للوقاية من فيروس كورونا المستجد والاستعداد له والإغاثة منه في الخارج (Supplemental Funding to Prevent, Prepare for, and Respond to COVID-19 Abroad).

## آثار فيروس كورونا المستجد والإغاثة منه

- ما تزال وكالات الإغاثة تُعرب عن مخاوفها بشأن تزايد عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في اليمن، وتطرح الأسئلة بشأن دقة التقارير الصحية الواردة في هذا الشأن ومدى أمانتها. فقد سجّل المسؤولون الصحيون، حتى يوم 10 يوليو (تموز)، أكثر من 1,320 حالة مؤكدة إصابتها بالفيروس، إلى جانب 352 حالة لاقت حتفها بسبب الفيروس نفسه، وفق ما أفادت به منظمة الصحة العالمية. غير أن الأمم المتحدة تُنذر بأن عدد الحالات المصابة بالفيروس فعلياً قد تجاوز ذلك العدد، وذلك بسبب قلة التقارير الواردة بشأنها وما جرت عليه عادة الناس هناك من قلة طلب الاستشفاء، إلى جانب عوامل أخرى. وتُفيد وسائل الإعلام الدولية بأن الأدلة السردية الواردة من الجهات الصحية وعمال المقابر ومواقع التواصل الاجتماعي هنالك تُشير إلى زيادة عدد عمليات الدفن في صنعاء بشكل كبير، وإغلاق أكبر مقبرة في المدينة مؤخراً بسبب عدم وجود مساحات لدفن المزيد. وإلى جانب ذلك، تُفيد المنظمة الدولية للهجرة بأن تزايد عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة، قد أدت إلى تهجير ما يُقدَّر بنحو 3,900 فرد في محافظتي عدن ولحج في شهر يونيو (حزيران). وقد انتقلت تلك العائلات من عدن ولحج إلى مواطن أخرى في محافظتي أبين ولحج، خوفاً من زيادة معدل تفشي الفيروس، فضلاً عن الخدمات العامة التي تُعاني من الاكتظاظ وضعف القدرة، ومنها شح المياه. وتواصل المنظمة الدولية للهجرة؛ وهي أحد شركاء الحكومة الأمريكية، تقديم الدعم في مجال خدمات إتاحة المياه والصرف الصحي والصحة العامة بهدف تعزيز أحوال النظافة الشخصية والحد من خطر انتقال الأمراض للمُهَجِّرين داخلياً في اليمن.
- تُفيد جهات الإغاثة بأن عزوف الناس عن طلب الاستشفاء في اليمن راجع إلى كثير من العوامل، ومنها المعلومات المغلوطة وانعدام الدقة بشأن تفشي المرض الذي تسبب في انتشار الدعر في اليمن. فالأخبار الواردة من هناك تُفيد بأن بعض الناس يخشون أن زيارتهم لأي منشأة صحية قد تعرضهم للعدوى بفيروس كورونا المستجد أو الاحتجاز أو الحجر الصحي قسراً. ولذلك، لا يذهب معظم الناس إلى أي منشأة صحية إلا بعد أن تتفاهم الأعراض أو تغدو بالغة الخطورة، وهو ما يزيد من صعوبة معالجتهم جيداً. واستجابةً لذلك، تدعم الحكومة الأمريكية شركاءها من جهات الإغاثة لنشر رسائل التوعية التي تسلط الضوء على ضرورة الوقاية من هذا الفيروس ومعالجته، وذلك بهدف مكافحة المعلومات المغلوطة وتهذبة المخاوف بشأن هذا المرض وتعزيز التدابير التي تُتخذ للحد من انتشاره جيداً.
- تُفيد منظمة رعاية الأطفال (SCF)، في اليمن، بأن الزيادات الحادة في الأسعار، والتحديات التي تعترض سبيل سلسلة التوريد الدولية، والقيود المفروضة على حركة شحنات الإغاثة ونقلها، تُعيق شراء معدات الحماية الشخصية وتوصيلها، وغيرها من الإمدادات الطبية اللازمة للعلاج من تفشي فيروس كورونا المستجد والوقاية منه في اليمن. وأفادت المنظمة، كذلك، بأن أسعار أقنعة الوجه المخصصة للاستخدام مرة واحدة في اليمن قد ارتفعت بنحو 3,200% في الأشهر الأخيرة، بينما زادت أسعار إمدادات الأكسجين زيادة كبيرة. وأكدت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية مخاوفها الجديدة بشأن عدم قدرة اليمنيين ووكالات الإغاثة على إيقاف تفشي فيروس كورونا المستجد من دون تحصيل معدات الوقاية الأساسية، مشيرةً إلى أن كثيراً من العاملين في الجهات الصحية قد توقفوا عن الالتزام بالذهاب إلى أعمالهم بسبب نقص معدات الوقاية الشخصية. ولذلك، تطالب منظمة رعاية الأطفال في اليمن، وغيرها من جهات الإغاثة الإنسانية، السلطات بضرورة التعجيل بإنهاء إجراءات التخليص الجمركي لمعدات الوقاية الشخصية وغيرها من الإمدادات الطبية.
- ولدعم جهود الإغاثة من تفشي فيروس كورونا المستجد، ورَّعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخراً معدات الوقاية الشخصية على أكثر من 500 فرد من العاملين في مجال الرعاية الصحية في محافظات البيضاء والمحويت ومأرب وصنعاء. وعقدت اللجنة، كذلك، جلسات للتوعية بشأن هذا الفيروس في أكثر من 50 مركزاً للحجز، وأتاحت مستلزمات النظافة الشخصية لنحو 4,000 فرد في منشآت الحجر الصحي في جميع أنحاء اليمن، وذلك للحد من خطر تفشي الوباء.
- بالإضافة إلى ذلك، تواصل الجهات الصحية – بتمويل من الحكومة الأمريكية وغيرها من الجهات المانحة – دعم الجهود المبذولة للتخفيف من حدة تفشي فيروس كورونا المستجد والإغاثة منه في اليمن. فقَدِّم المنظمة الدولية للهجرة؛ وهي أحد شركاء الحكومة الأمريكية، المساعدات المتعددة المجالات، ومنها إجراء أعمال مكافحة تفشي هذا الوباء والإغاثة منه لدى المُهَجِّرين داخلياً والمهاجرين الوافدين في جميع أنحاء اليمن. كذلك، في شهر مايو (أيار)، قام أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتوزيع معدات الوقاية الشخصية ومستلزمات فحوص الكشف عن الإصابة بالفيروس على المنشآت الصحية في المحويت؛ وهي المنشآت التي تتلقى الدعم عن طريق أحد الاقناعات المعتمدة لعلاج الكوليرا وسوء التغذية في أثناء التعليق الجزئي لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في شمال اليمن. وفي الشهر نفسه، قدّم هذا الشريك إلى ما يقرب من 230 فرداً، في محافظة شبوة، الاستشارات الصحية في العيادات الخارجية للأمراض المعدية وغير المعدية والإصابات الرضحية. وفي مطلع شهر مايو (أيار)، بالإضافة إلى ذلك، قدّم شريك آخر، من شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الدعم بتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات للعاملين في مجال الإغاثة لتنسيق الإنساني وإدارة المعلومات (HCIM) إلى جهات الإغاثة بهدف تعزيز الجهود المبذولة للإغاثة من تفشي فيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء البلاد. وبالتنسيق مع مجموعات العمل المعنية بشؤون الصحة وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، قدّم هذا الشريك عدداً من المخرجات البيانية والمعلومات، ومنها تقرير فيه بيان لخرائط وحدات العزل العاملة، ونقاط الدخول، ومراكز الحجر الصحي، وذلك بقصد تعزيز قدرات جهات الإغاثة الإنسانية على اتخاذ القرارات فيما تجريبه من أعمال<sup>5</sup>.

<sup>5</sup> وتضم الهيئات التنسيقية المعنية بشؤون الصحة وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية.

## التهجير، وانعدام الأمن، والحماية

- ما تزال أحداث الصراع تضرب صفوف المدنيين في اليمن بالإصابات والتشريد؛ وهو ما يؤدي إلى استفحال الأزمة الإنسانية. ففي 15 يونيو (حزيران)، أصابت غارتان جويتان مركبة كانت مسافرة على إحدى الطرق الرئيسية في مديرية شداء في محافظة صعدة، وهو ما أسفر عن مصرع ما لا يقل عن 12 مدنيًا، وفق ما أفادت به الأمم المتحدة. وعقب الحادث، أصدر منسقة الأمم المتحدة المقيمة للشؤون الإنسانية في اليمن، السيدة ليز غراندي، بيانًا حثت فيه أطراف الصراع على وقف الاشتباكات، وشددت فيه على أن هذا الصراع قد أسفر عن إصابة أكثر من 800 مدني في المدة من يناير (كانون الثاني) حتى منتصف يونيو (حزيران). وأدانت ذلك الهجوم، أيضًا، ثماني منظمات دولية غير حكومية، من المنظمات العاملة في اليمن، ودعت إلى إجراء تحقيق بشأنه، مشيرة إلى وجوب محاسبة الأطراف المسؤولة عنه إذا كان فيه انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وأفادت تلك المنظمات الدولية غير الحكومية بوقوع كثير من الغارات الجوية، أيضًا، بتاريخ 15 يونيو (حزيران)؛ أي في اليوم نفسه الذي انتهى فيه وقف إطلاق النار المعلن من جانب المملكة العربية السعودية وحدها، والذي أعلن عنه في أبريل (نيسان) ومُدد في مايو (أيار). بل إن تلك المنظمات الدولية غير الحكومية قد أشارت إلى أن جميع أطراف النزاع قد وقعت منها أعمال اقتتال حتى في أثناء وقف إطلاق النار؛ إذ وردت التقارير بشأن شن غارات جوية وأعمال قصف في شهري أبريل (نيسان) ومايو (أيار).
- وما يزال استخدام المتفجرات في المناطق المأهولة، في جميع أنحاء البلاد، يضرب بالخسائر في صفوف المدنيين، فضلاً عن إلحاق الأضرار بالبنية التحتية المدنية الحيوية وتدميرها، وفق ما أورده أحد التقارير الصادرة في شهر مايو (أيار) من منظمة هيومانتي أند إنكلوجن (Humanity and Inclusion)؛ وهي منظمة دولية غير حكومية. وتُفيد هذه المنظمة بأن المدنيين يُمَثَّلون أكثر من 90% من الخسائر الناجمة عن حوادث استخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان مما أورده التقارير بين عامي 2015 و 2018، ومنها استخدام القذائف والصواريخ الجوية، والقذائف المدفعية، والمتفجرات اليدوية الصنع، وقذائف الهاون، إلى جانب القذائف العنقودية والألغام الأرضية التي يحظرها القانون الدولي. بل إن الأضرار التي ألحقتها المتفجرات بالبنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والطرق، قد حدت من قدرة المدنيين على تحصيل الخدمات الأساسية وأعاقت سبل أعمال الإغاثة. فقد أفادت منظمة الصحة العالمية بوقوع أكثر من 140 هجومًا على المنشآت الصحية في اليمن منذ عام 2015. كذلك، أعاقَت الأضرار التي لحقت بالطرق، جراء الحوادث التي استُخدمت فيها المتفجرات، سبل نقل الإمدادات الطبية الأساسية وغيرها من مواد الإغاثة في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن مضاعفتها الوقت اللازم لنقل تلك المواد على طول بعض طرق الإمداد الرئيسية. ولذلك، تحت الجهات المعنية بشؤون الحماية جميع المنظمات الإنسانية على المناداة بضرورة أن تُوقف الأطراف المتصارعة استخدام المتفجرات في اليمن، مع زيادة أعداد التحليلات التي تُجرى بشأن ما لحوادث استخدام تلك المتفجرات من آثار عاجلة وأجلة، وزيادة التقارير التي تُعدُّ بشأنها. وتتادي هذه الجهات المعنية بشؤون الحماية، كذلك، بضرورة زيادة تمكين الجهات المعنية بتنفيذ آليات المراقبة المتخصصة من الوصول إلى المناطق المتضررة من الحوادث التي تُستخدَم فيها تلك المتفجرات.
- في عام 2019، أسفر الصراع الدائر في اليمن عن سقوط أكثر من 1,400 ضحية من الأطفال، ومن بينهم 395 حالة وفاة، بانخفاض بلغت نسبته حوالي 14% مقارنةً بعدد يبلغ نحو 1,700 ضحية من الأطفال كان قد سُجِّل في عام 2018، وفق ما أورده تقرير صادر مؤخرًا من الأمم المتحدة. ويُسيِّط هذا التقرير الضوء، أيضًا، على الأخطار التي يُرِيدها هذا الصراع فيما يتعلق بحماية الأطفال، ومنها تجنيد الأطفال قسرًا على أيدي الجماعات المسلحة، والهجمات التي تطول البنية التحتية المدنية التي تُقدِّم الخدمات للأطفال. ففي عام 2019، جُنِّد نحو 690 طفلًا لأداء الخدمات العسكرية قسرًا. ويشير التقرير المذكور، كذلك، إلى أن عام 2019 قد شهد وقوع 20 هجومًا على المدارس، و15 هجومًا على المستشفيات، وكان معظمها في محافظتي الضالع وتعز؛ وهو ما يُفَاقم من حدة الأخطار التي تُحدق بالأطفال ويقطع عليهم سبل تلقي الخدمات الأساسية.
- وتُحدق بالمهاجرين الوافدين، أيضًا، الأخطار المتزايدة التي تُهدِّد حياتهم، ومنها الاعتقال التعسفي والاحتجاز والترحيل، إلى جانب ما يعانون منه من قلة التمكين من تلقي الخدمات الأساسية، مع تزايد مشاعر العداوة تجاههم في اليمن بسبب المخاوف بشأن تفشي فيروس كورونا المستجد، وذلك وفق ما تُفيد به المنظمة الدولية للهجرة. فقد ورد أن المسؤولين الحوثيين قد اعتقلوا، منذ شهر أبريل (نيسان) الماضي، ما لا يقل عن 1,500 مهاجر ونقلوهم من محافظات الشمال إلى محافظات الجنوب. وفي مدينة عدن، بقي نحو 4,000 مهاجر عالقين حتى نهاية شهر يونيو (حزيران)، ولم يكن لهم من الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش نصيب سوى الحد الأدنى بسبب القيود المفروضة على الحركة بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، وأعمال الترحيل القسري؛ وهو ما يُفَاقم من ضعف هذه الفئة من الناس الذين يعانون بالفعل من سوء المعاملة والاستغلال، وذلك وفق ما أفادت به المنظمة الدولية للهجرة. وتأتي هذه الحوادث في أعقاب تقارير أخرى وردت في الأشهر الأخيرة عن اعتقالات وترحيلات قسرية ارتكبتها الحوثيون وحكومة الجمهورية اليمنية بحق المهاجرين، فضلاً عن اشتراطات الحجر الصحي التي تُفرض على المهاجرين في أماكن تفتقر إلى البروتوكولات الصحية الملائمة. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة، بتمويل من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية وغيره من الجهات المانحة، على تلبية الاحتياجات الأساسية للمهاجرين وإغاثتهم من تفشي فيروس كورونا المستجد، ومن ذلك إتاحة المعلومات بشأن هذا المرض، وتقديم الخدمات الصحية الأساسية وإحالة المستضعفين لتلقي الخدمات المتخصصة.
- وحتى تاريخه من العام الجاري، تولت مجموعة العمل المعنية بشؤون الحماية – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية – إجراء تقييم لأكثر من 70,000 عائلة لتحديد طرق الإغاثة المناسبة لتلبية احتياجاتها فيما يتعلق بالحماية؛ وهي الاحتياجات التي تزايدت نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد. وقد سجَّلت هذه المجموعة زيادة في الاحتياجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية جراء تفشي هذا الوباء، ومنها المخاوف الصحية النفسية الكبيرة بين المستضعفين من هؤلاء الناس. واستجابةً لذلك، تواصل المفوضية وشركاؤها في المجموعة تنفيذ أعمال الحماية، ومنها خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، فضلاً عن تقديم خدمات التوثيق المدني والاستشارات والتمثيل القانوني؛ وهي الخدمات التي أُجري تعديلها بما يتناسب والبروتوكولات المتعلقة بتفشي فيروس

كورونا المستجد. وفي المدة ما بين يناير (كانون الثاني) ويونيو (حزيران)، قدّم شركاء مجموعة العمل المعنية بشؤون الحماية، أيضًا، المساعدات النقدية إلى أكثر من 30,000 عائلة لتلبية احتياجاتها العاجلة.

- وفي ظل التعديلات التي أجريت والقيود التي فرضت بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، يواصل شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقديم خدمات الحماية العاجلة لتلبية الاحتياجات المتزايدة في اليمن. ففي شهر مايو (أيار)، قدّم أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساعدات الحماية للمستضعفين عن طريق المركز المجتمعي النسائي التابع له في محافظة الحديدة. ففي الشهر المذكور، قدّم هذا الشريك الدعم لنحو 30 امرأة بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وذلك بعد تخفيض سعة المركز، وتحول إلى العمل وفق مواعيد محددة بهدف التخفيف من حدة انتشار فيروس كورونا المستجد. وتقدّم هذه المنظمة الدولية غير الحكومية، كذلك، خدمات متابعة القضايا والخدمات القانونية للنساء في ذلك المركز، ومنها ما يتعلق بمسائل يعينها مثل الحقوق الزوجية وتلقي الخدمات العامة. ويجري هذا الشريك، أيضًا، التدريب لزيادة وعي الموظفين بشأن فيروس كورونا المستجد، ويوزّع المواد الإعلامية بشأنه، ويبيح المرافق اللازمة لغسل اليدين في المركز التابع له، وذلك بهدف الحد من تفشي ذلك المرض.

## الأمّن الغذائي وأسباب العيش

- كانت أسعار المواد الغذائية في جنوب اليمن، حتى منتصف يونيو (حزيران)، قد بلغت أعلى مستوياتها المسجّلة منذ أكتوبر (تشرين الأول) عام 2018 عندما واجهت البلاد أزمة فادحة بشأن أسعار صرف عملتها؛ وهو ما يُؤدّر باستفحال انعدام الأمن الغذائي، وفق ما يُفيد به برنامج الأغذية العالمي. ونظرًا لارتفاع الأسعار، وبخاصة في الجنوب، فقد ارتفع متوسط سعر سلة الطعام الأساسية (ويُصدّد بها الحد الأدنى من الطعام اللازم لتلبية الاحتياجات الشهرية لفرد واحد) بنسبة بلغت نحو 15%، ليصل إلى 5,600 ريال يمني، في المدة ما بين يناير (كانون الثاني) ويونيو (حزيران)؛ ويرجع ذلك في جزء منه إلى استمرار انخفاض قيمة العملة اليمنية نتيجة نزوب احتياطات البنك المركزي اليمني من العملات الأجنبية. وفي جنوب اليمن، ارتفع متوسط سعر سلة الطعام الأساسية إلى أكثر من 5,800 ريال يمني في منتصف يونيو (حزيران)، بزيادة قدرها 5% عن أعلى متوسط سعر لسلة الطعام الأساسية كان قد سُجّل على مستوى البلاد في أثناء الأزمة الاقتصادية في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2018. بل إن أسعار دقيق القمح – وهو أهم سلعة للأمن الغذائي في اليمن بسبب اعتماد الناس هناك عليه اعتمادًا كبيرًا – قد زادت بنسبة تبلغ نحو 7%؛ بما يُمثّل نصف معدل الزيادة في سعر سلة الطعام الأساسية في المدة من منتصف مايو (أيار) حتى منتصف يونيو (حزيران)، وفق ما يُفيد به برنامج الأغذية العالمي. وقد كان لزيادة أسعار المواد الغذائية آثاره السلبية في القدرة الشرائية لدى العائلات، وكذلك في قدرتها على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية؛ وهو ما أدى إلى استفحال انعدام الأمن الغذائي، وبخاصة في جميع أنحاء جنوب اليمن. وللإغاثة من هذا الوضع، يواصل مكتب الشؤون الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعم الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه من المنظمات الدولية غير الحكومية لتقديم المساعدات الغذائية العاجلة لتخفيف حدة تفاقم انعدام الأمن الغذائي.
- وفي مطلع يونيو (حزيران)، أصدر مشروع تقييم القدرات (ACAPS) تقريرًا أبرز فيه الآثار السلبية المتوقع أن تطول الاقتصاد اليمني نتيجة ما يُتوقّع من نزوب احتياطيها من العملات الأجنبية؛ وهو الاحتياطي البالغ قدره 2 مليار دولار، والذي قدمته المملكة العربية السعودية إلى البنك المركزي اليمني في شهر مارس (آذار) عام 2018 بهدف تحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وقد قدمت المملكة العربية السعودية، منذ ذلك الحين، المزيد من الدعم المخصص، ومنه معونة بقيمة 180 مليون دولار دعمًا لثلاث شحنات من المحروقات في المدة ما بين أكتوبر (تشرين الأول) 2018 ويناير (كانون الثاني) 2019، بالإضافة إلى مبلغ قدره 200 مليون دولار قُدّمت في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2018 بهدف أعمال التدخل المخصص التي تجريها حكومة الجمهورية اليمنية للمساعدة على استعادة الريال اليمني لقيّمته بعد الانهيار الاقتصادي الذي وقع في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2018. ويشير التقرير الصادر من مشروع تقييم القدرات (ACAPS) إلى أنه من المحتمل، من دون تقديم المزيد من الدعم، أن يؤدي نقص العملات الأجنبية إلى المزيد من الانخفاض في قيمة العملة اليمنية، مع زيادة أسعار المواد الغذائية والمحروقات وغيرها من السلع الأساسية؛ وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبيًا في الاقتصاد اليمني، وأن يزيد من اعتماد الناس هناك على المساعدات الإنسانية. ويشير التقرير، كذلك، إلى أن قيود الحجر الصحي قد أدت إلى وقوع تأخير في الاستيراد والنقل؛ وهو ما أدى بدوره إلى حدوث المزيد من الزيادات في أسعار السلع الأساسية.
- وللإغاثة من تدهور أوضاع الأمن الغذائي والظروف الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، يقوم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على توزيع المساعدات الغذائية والمعيشية العاجلة. ففي شهر مايو (أيار)، وزّع أحد شركاء المكتب، من المنظمات الدولية غير الحكومية، السلال الغذائية – التي تكفي لتلبية الاحتياجات الشهرية لأسرة واحدة – على نحو 790 أسرة في عدن و770 أسرة أخرى في الضالع؛ وذلك بقصد تعزيز الأمن الغذائي. وقدّم هذا الشريك، من المنظمات الدولية غير الحكومية، أيضًا، الدعم لبرامج المال مقابل العمل في لحج؛ إذ قدّم مبلغًا قدره 240 دولارًا شهريًا لنحو 140 فردًا لعملمهم في مشروعات تحسين نُظُم الري في خمس قرى هناك.

## الصحة، والتغذية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

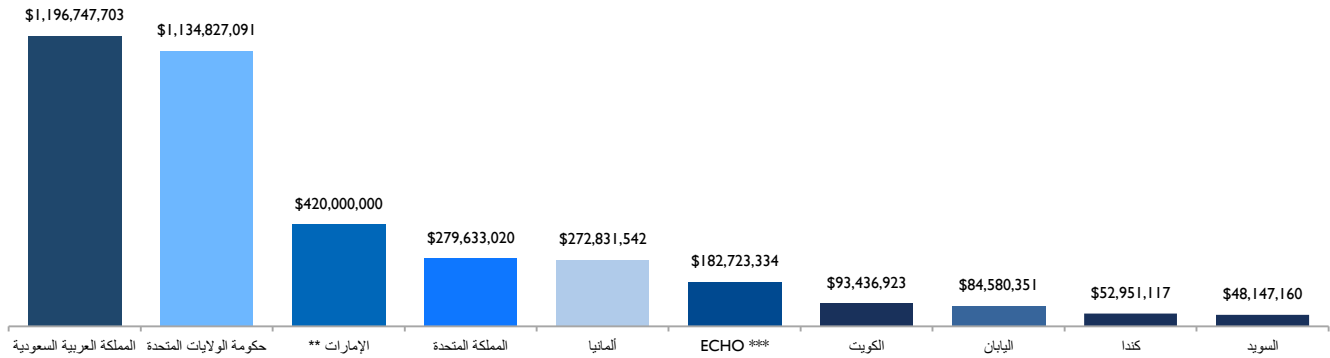
- أودت الأمطار الموسمية الغزيرة والفيضانات التي أعقبتها في مطلع شهر يونيو (حزيران) بحياة ما لا يقل عن 16 فردًا، وتهجير ما لا يقل عن 130 آخرين، فضلًا عن تدمير المنازل وإثارة الشواغل بشأن زيادة خطر الإصابة بالأمراض التي تنتقل بالماء، ومنها الكوليرا، في محافظتي حضرموت وشبوة جنوبي اليمن، وفق ما أفادت به وسائل الإعلام الدولية. وتأتي هذه الفيضانات الأخيرة بعد بضعة أشهر من هطول الأمطار الغزيرة وما خلّفته

من الأضرار في جميع أنحاء اليمن؛ إذ طالت تلك الفيضانات نحو 150,000 فردٍ في أبريل (نيسان)، وذلك وفق ما ورد في تقارير الأمم المتحدة. وقد سجّلت الجهات الصحية، منذ بدء موسم الأمطار في شهر أبريل (نيسان)، ما يقرب من 44,500 حالة يُشبهته في إصابتها بالكوليرا، و15 حالة وفاة بالمرض نفسه، في جميع أنحاء اليمن، وفق ما أوردته منظمة الصحة العالمية.

- ووفق ما أوردته المبادرة المشتركة لرصد الأسواق في اليمن (Yemen Joint Market Monitoring Initiative)، فقد أفاد الباعة في اليمن بأنه، مع انصاف يونيو (حزيران)، حدثت زيادة قدرها 150% في أسعار خدمات نقل المياه بالشاحنات، التي تنقل المياه الصالحة للشرب إلى المستضعفين، في 14 محافظة من محافظات اليمن، وذلك نتيجة تضخم الأسعار، وزيادة أسعار النقل، وغيرها من الاتجاهات الاقتصادية. وأفاد هؤلاء الباعة، كذلك، بأن تلك المدة نفسها قد شهدت تذبذبات في أسعار الوقود المتقلبة هناك، مع اشتداد المصاعب بشأن تحصيل السلع، وبخاصة إمدادات الوقود مثل غاز الطهي والديزل والبنزين. وتواصل جهات الإغاثة رصد توفر الوقود وأسعاره، إذ أدت الزيادات السابقة في أسعار الوقود ونقص الإمدادات إلى تعطيل خدمات الرعاية الصحية العاجلة، وتوقف تسليم مواد الإغاثة، ونقص المياه الصالحة للشرب؛ وهو ما أدى بدوره إلى استفحال الأوضاع الإنسانية.
- يقدم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى المستضعفين في اليمن في مجالات الصحة والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة. ففي شهر مايو (أيار)، قدّم أحد الشركاء، من المنظمات الدولية غير الحكومية، بدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ما يقرب من 12,400 استشارة صحية في 24 منشأة صحية ثابتة في جميع أنحاء محافظات الضالع وصنعاء وتعز، ومن ذلك تقديمه الدعم لأكثر من 140 حالة مصابة بإصابات رضحية، وما يقرب من 3,300 حالة مصابة بأمراض معدية، ونحو 1,000 حالة مصابة بأمراض غير معدية. وواصلت هذه المنظمة، كذلك، تقديمها مساعدات التغذية في جميع أنحاء تلك المحافظات؛ إذ أجرت الفحوص لأكثر من 5,200 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر إلى 59 شهراً، وأكثر من 2,000 امرأة من الحوامل والمرضعات، بهدف الكشف عن الحالات المصابة بسوء التغذية الحاد. وقد نجحت تلك المنظمة الدولية غير الحكومية في تحديد نحو 50 طفلاً، ممّن تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر إلى 59 شهراً، ممّن يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد، بالإضافة إلى ما يقرب من 200 طفل ونحو 400 فردٍ آخرين ممّن يعانون من سوء التغذية الحاد من المستوى المتوسط، وأدخلتهم مرحلة العلاج. وفي الشهر نفسه، أيضاً، ورّع ذلك الشريك كمية قدرها 229,000 لتر من المياه الصالحة للشرب على 13 منشأة صحية في صنعاء وتعز، وذلك بنقلها عن طريق الشاحنات، بهدف تلبية احتياجات المستضعفين من خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، بما يكفي لدعم أكثر من 9,800 فرد. ووصلت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية، كذلك، إلى ما يقرب من 1,100 فردٍ في الضالع بما أجرته من أعمال لتعزيز الوعي بضرورة النظافة الشخصية، مع التركيز على الوقاية من الإسهال المائي الحاد والكوليرا وفيروس كورونا المستجد.
- وفي شهر مايو (أيار)، أيضاً، بدأ شريك آخر، من المنظمات الدولية غير الحكومية، تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات التغذية، وواصل تعديل برامجه في الوقت الراهن للتخفيف من حدة تفشي فيروس كورونا المستجد. ففي الشهر المذكور، أرسلت تلك المنظمة الدولية غير الحكومية فريقاً صحياً متنقلاً في الحديدة لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية للمستضعفين من السكان هناك. وواصل هذا الشريك، كذلك، أعمال الإصلاح في إحدى المنشآت الصحية في تعز، ومنها تركيب مرافق غسل اليدين وإصلاح المراحيض وتنظيف منظومة تخزين المياه. وفي شهر مايو (أيار)، أيضاً، بدأت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية إجراء الفحوص الخاصة بالتغذية عن طريق المتطوعين في مجال الصحة المجتمعية في تعز، من دون استخدام طريقة تطويق الجزء المتوسط من عضد الخاضع للفحص بالعلامات، وذلك بقصد التخفيف من حدة تفشي فيروس كورونا عن طريق التلامس الجسدي.

## تمويل خطط الجهود الإنسانية لعامي 2019-2020\*

حسب الجهة المانحة



\* التمويل بالأرقام بدأ من 10 يوليو (تموز) 2020. جميع الأرقام الدولية تأتي وفق ما تقيد به خدمة الرصد المالي لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وتستند إلى الالتزامات الدولية للعام التقويمي المذكور، في حين تأتي أرقام حكومة الولايات المتحدة وفق ما تقيد به الحكومة، وتعكس التزاماتها المعلنة للجمهور عن العامين الماليين 2019 و2020؛ واللذين يمتدان بدءاً من 1 أكتوبر (تشرين الأول) 2018 حتى 30 سبتمبر (أيلول) 2020.

\*\* الإمارات العربية المتحدة

\*\*\* المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية (ECHO)

## السياق

- في المدة ما بين عام 2004 ومطلع عام 2015، كان للصراعات بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية والمعارضة من قوات الحوثيين في شمال البلاد آثارها في أكثر من مليون فرد وفي أولئك المهجرين مرةً من بعد أخرى في شمال اليمن؛ وهو ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية هناك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوباً في عامي 2014 و2015 عن تجدد الصراع والتهجير وزيادة حدتهما؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المستفحلة بالفعل هناك.
- وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب. وقد أدى هذا النزاع المستمر إلى إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة أو تدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد؛ ذلك أن البلاد تعتمد في استهلاكها من الحبوب وغيرها من مصادر الغذاء بنسبة قدرها 90% على الواردات.
- ومنذ مارس (آذار) عام 2015، تسبب النزاع المتفاقم – إلى جانب غياب الاستقرار الذي طال أمده، والأزمة الاقتصادية الناتجة جراء ذلك، وارتفاع أسعار الوقود والغذاء، وارتفاع معدلات البطالة – في احتياج نحو 24.3 مليون فرد إلى المساعدات الإنسانية، ومنهم 17 مليون فرد بحاجة إلى المساعدات الغذائية العاجلة. بل إن هذا النزاع قد دفع بأكثر من 3.6 ملايين فرد إلى النزوح؛ وقد عاد نحو 1.3 مليون فرد منهم إلى مواطنهم، وفق البيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2018؛ وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة تحول بين وكالات الإغاثة وبين جمع المعلومات الديموغرافية الوافية الدقيقة.
- وبتاريخ 2 ديسمبر (كانون الأول) عام 2019، أعاد السفير الأمريكي كريستوفر ب. هنزل (Christopher P. Henzel) إصدار الإعلان عن الكوارث في اليمن في العام المالي 2020 بسبب استمرار الاحتياجات الإنسانية جراء الطوارئ الكبرى وما للأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

### إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020<sup>21</sup>

المبلغ	المكان	العمل	الشريك التنفيذي
تمويل الإغاثة من الطوارئ الكبرى في اليمن			
مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			
المساعدات غير الغذائية			
520,881 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات (HCIM)	شريك تنفيذي
4,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية	خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية (UNHAS)
5,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية	برنامج الأغذية العالمي
127,615 دولارًا		دعم البرامج	
<b>10,648,496 دولارًا</b>			<b>إجمالي تمويل المساعدات غير الغذائية</b>
المساعدات الغذائية			
1,041,763 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	شريك تنفيذي
211,921 دولارًا	الحديدة	قسائم الغذاء	شريك تنفيذي
374,990,394 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة	برنامج الأغذية العالمي
<b>376,244,078 دولارًا</b>			<b>إجمالي تمويل المساعدات الغذائية</b>
<b>386,892,574 دولارًا</b>			<b>إجمالي تمويل مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية</b>
مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
8,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية، والحماية، وإغاثة اللاجئين، والإيواء والتوطين	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
<b>8,500,000 دولار</b>			<b>إجمالي تمويل مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية</b>
<b>395,392,574 دولارًا</b>			<b>إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية للإغاثة من للطوارئ الكبرى في اليمن للعام المالي 2020</b>

التمويل المقدم للاستعداد للتصدي لفيروس كورونا المستجد والإغاثة منه في اليمن<sup>3</sup>

مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية

شريك تنفيذي	الإغاثة العاجلة، والصحة، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	في جميع أنحاء البلاد	1,230,000 دولار
المنظمة الدولية للهجرة	الإغاثة العاجلة، والصحة، وإغاثة المهاجرين	في جميع أنحاء البلاد	780,000 دولار
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الدعم اللوجستي وسلع الإغاثة الأساسية، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، وإغاثة اللاجئين، والإيواء والتوطين	في جميع أنحاء البلاد	500,000 دولار
إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية 2,510,000 دولار			
إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية للاستعداد للتصدي لفيروس كورونا المستجد والإغاثة منه في اليمن للعام المالي 2020 2,510,000 دولار			

إجمالي التمويل الإنساني من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020 386,892,574 دولارًا
إجمالي التمويل الإنساني من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020 11,010,000 دولار
إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020 397,902,574 دولارًا

<sup>1</sup> يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضخها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وهذه المبالغ تعكس، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءاً من 8 مايو (أيار) 2020.

<sup>2</sup> في يوم 27 مارس (آذار) 2020، علقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعليقاً جزئياً تمويلًا تبلغ قيمته نحو 50 مليون دولار من تمويلات برامج منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بسبب استمرار الحوثيين في فرض العوائق البيروقراطية؛ وإن كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما تزال تُؤمّل أعمال منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية الإنسانية في شمال اليمن بمبلغ يزيد عن 13 مليون دولار لصالح البرامج التي يمكن إجراؤها دونما تدخل من الحوثيين، والتي تهدف إلى تخفيف خطر المجاعة على نحو مباشر، وتقديم الخدمات لحفظ أرواح الناس من الخطر الداهم، ومنها علاج سوء التغذية الحاد والكوليرا.

<sup>3</sup> تُمثّل هذه الأرقام قيمة التمويل المُقدّم بمقتضى قانون الهجرة ومساعدة اللاجئين (MRA)، والمخصص للإغاثة من فيروس كورونا المستجد بموجب إستراتيجية التمويل التكميلي للوقاية من فيروس كورونا المستجد والاستعداد له والإغاثة منه في الخارج بدءاً من 8 مايو (أيار) 2020.

التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2019<sup>2</sup>

المبلغ	المكان	العمل	الشريك التنفيذي
مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			
المساعدات غير الغذائية			
53,272,978 دولارًا	أبين، وعدن، وأمانة العاصمة، وعمران، والبيضاء، والضالع، وذمار، وحضرموت، وحجة، والحديدة، وإب، والجوف، ولحج، والمهرة، ومأرب، والمحويت، وصعدة، وصنعاء، وشبوة، وجزيرة سقطرى، وتعر	الأمن الغذائي والزراعي، ونظم التعافي الاقتصادي والأسواق، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والصحة، والتغذية، والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	شركاء تنفيذيون
837,525 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	شريك تنفيذي
1,600,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	المنظمة الدولية للهجرة
8,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
4,047,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وسلع الإغاثة الأساسية	خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية
6,070,500 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وسلع الإغاثة الأساسية	برنامج الأغذية العالمي
27,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الصحة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والتغذية	منظمة الصحة العالمية
1,230,921 دولارًا		دعم البرامج	
إجمالي تمويل المساعدات غير الغذائية 102,058,924 دولارًا			
المساعدات الغذائية <sup>4,3</sup>			
1,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الخدمات التكميلية	منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

شركاء تنفيذيون	قسائم الغذاء، والتحويلات النقدية لأجل الغذاء، والتغذية، والمشتريات المحلية والإقليمية والدولية، والخدمات التكميلية	أبين، والضالع، وعدن، والحديدة، والمحويت، وذمار، وحجة، واب، ولحج، وصنعاء، وشبوة، وتعز	54,984,842 دولارًا
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة	في جميع أنحاء البلاد	3,867,800 دولار
	المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة	في جميع أنحاء البلاد	433,212,951 دولارًا
برنامج الأغذية العالمي	المشتريات الغذائية المحلية والإقليمية والدولية	في جميع أنحاء البلاد	50,000,000 دولار
	قسائم الغذاء	في جميع أنحاء البلاد	41,500,000 دولار
إجمالي تمويل المساعدات الغذائية 585,065,593 دولارًا			
إجمالي تمويل مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 687,124,517 دولارًا			
<b>مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية</b>			
شركاء تنفيذيون	المساعدات الإنسانية	في جميع أنحاء البلاد	10,100,000 دولار
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تنسيق المخيمات وإدارتها، والدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية، والحماية، وإغاثة اللاجئين، والإيواء والتوطين	في جميع أنحاء البلاد	39,700,000 دولار
إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية 49,800,000 دولار			
<b>إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2019 736,924,517 دولارًا</b>			

<sup>1</sup> يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضخها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وهذه المبالغ تعكس، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءًا من 30 سبتمبر (أيلول) 2019.

<sup>2</sup> في يوم 27 مارس (آذار) 2020، علّقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعليقًا جزئيًا تمويلًا تبلغ قيمته نحو 50 مليون دولار من تمويلات برامج منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بسبب استمرار الحوثيين في فرض العوائق البيروقراطية؛ وإن كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما تزال تُؤمّل أعمال منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية الإنسانية في شمال اليمن بمبلغ يزيد عن 13 مليون دولار لصالح البرامج التي يمكن إجراؤها دونما تدخل من الحوثيين، والتي تهدف إلى تخفيف خطر المجاعة على نحو مباشر، وتقديم الخدمات لحفظ أرواح الناس من الخطر الداهم، ومنها علاج سوء التغذية الحاد والكوليرا.

<sup>3</sup> قيمة المساعدات الغذائية وتكاليف النقل وفق تقديرها وقت الشراء؛ وهي قيمة قابلة للتغير.

<sup>4</sup> تعزّز الخدمات التكميلية التي يدعمها مكتب المساعدات الغذائية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي تشمل الأعمال المتعلقة بقطاعات معينة مثل الزراعة وسبل العيش والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، من برامج المساعدات الغذائية عن طريق زيادة توفر الأغذية والتمكين من الحصول عليها.

## المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث في جميع أنحاء العالم على الموقع:

[www.interaction.org](http://www.interaction.org)

- تحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومن هنا طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان لتقديم المساعدات الثقافية والغذائية والبيئية المناسبة.
- وللإطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:

- مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الرابط: [www.cidi.org](http://www.cidi.org).

- ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على الرابط: [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int).

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يضطلع بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

<http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work>